شمونه ومعلوت ، انهم يهاجمون مستوطنات تعتبر قدرة امتصاصها للضربة قليلة . واذا كانوا هم قد اكتشفوا هذا ، فقد حان الوقت لان نعترف نحن بذلك ايضا (شلومو هيلل ، نقلا عن أ. غازيت — معاريف ، ١٩٧٤/٨/١٦) . وقد درجت العادة ان تشارع السلطات الاسرائيلية ، وبعد كل عملية فدائية في هذه المستوطنات ، الى اغداق الوعود على سكانها ، الذين يهبون للمطالبة بحل مشاكلهم الاجتماعية ، وتأمين مستوى معيشة ملائم لهم . ويعترف هيلل بأن « أية حكومة لم تقدم خلال زمن قصير كهذا ، التزامات واضحة في المجال الاجتماعي ، ومن قبل رئيس الحكومة نفسه ، مثل هذه الحكومة » (المصدر نفسه) . ولكن على الرغم من اطلاق التصريحات حول الحاجة الى تقليص الثغرة الاجتماعية يبدو ان الحكومة تنتهج ، أحيانا ، سياسة معكوسة ، اذ يتضح من حجم الميزانية للسنة المقبلة ، انه لن يكون هناك اي تطور او انجاز على صعيد حل المشاكل الاجتماعية ، وذلك نظرا للتخفيض في الميزانيات المخصصة للخدمات الاجتماعية ، مثل التعليم والاسكان والصحة والشؤون الاجتماعية وما شابه .

ومن ناحية ثانية ، دعا دكتور يسرائيل كساتس (دافار ، ١٩٧٥/١/١٠) ، وهو من ذوي الاطلاع والخبرة في معالجة مثل تلك المشاكل ، الى وضع خطة اجتماعية جديدة ، لحل مشكلة الضائقة في اسرائيل ، وذلك لعدة أسباب (ومن خلال تقديمه لهذه الأسباب يكشف عن عدة عيوب في الاوضاع الاجتماعية في اسرائيل) ، هي (١) ان اكثر من نصف الاطفال في اسرائيل لا يتلقون العناية الكافية بهم . (٢) ان اولياء اكثر من نصف الاطفال لم ينهوا التعليم الابتدائي . (٣) في احدى المدن في اسرائيل [بيسان] لم ينجح اي طالب واحد في امتحانات البغروت . (٤) ان اي مركز اقليمي ، يحاول توحيد خدمات التعليم والتربية والصحة والاهتمام الشخصي يكون خاضعا لنحو ٢٠ وحدة رسمية ، تتحمل كل منها المسؤولية . وبسبب الاختلاف في انواع هذه الخدمات فانها غير قابلة للتنسيق ، رغم المجالس ولجان التنسيق . (٥) ان الحكم المحلي (المجالس المحلية والبلديات) الذي يفترض فيه ان يهتم بمتطلبات المواطنين ... قد تحول الى « فرع » فقير تابع للحكم المركزي ، ولا يستطيع تحقيق مشاريعه . (٦) أدت الضرورة والاستعداد للتعويض على أصحاب الدخل المحدود الى نظام غير ملائم للتعويض ، لا يسمح بمنح تعويض حقيقي . وبدلا من اتباع نظام اجور شامل — مع ضرائب ومساعدات وخدمات — تمت زيادة المساعدات فقط . (٧) هناك الاف العائلات في اسرائيل ما زالت تنجب كل سنة طفلا . (٨) ان عشرات الالاف من المواطنين الذين اعتزلوا العمل يجمعون كل ليرة اضافية لتقاعدهم . (٩) هناك ٣٠٠ الف ماجور تقريبا غير مضمونين ضمانا تقاعديا يتناسب مع دخلهم ، بسبب عدم وجود نظام تقاعدي نسبي مع الدخل ، بالنسبة للجميع . (١٠) ان مستوى العلم والتكنولوجيا في اسرائيل مرتفع نسبيا ، ولكن قلة من الخبراء والعلماء يهتمون بالمشاكل الاجتماعية .

كذلك دعا البعض الى اقامة وزارة للانعاش الاجتماعي واعادة تنظيم الخدمات الاجتماعية ، لان تقسيم الصلاحيات بين عدة وزارات وهيئات لا يساعد على حل المشاكل الاجتماعية . وفي اعتقاد عضو المكتب المركزي في الهستدروت ، نافه ايرد (في حديث لها مع هآرتس ، ١٩٧٤/١١/١٧) فان الوزارة الجديدة يجب ان تشمل جميع الخدمات الاجتماعية ، وتضم داخلها وزارة الشؤون الاجتماعية ايضا ، وتكون مسؤولة عن تنفيذ توصيات لجنة كاتس . كما ستضطر الوزارة المقترحة الى توزيع الصلاحيات بشكل صحيح بين الاقسام المختلفة ومكاتب الشؤون الاجتماعية وبين الاقسام الاجتماعية القائمة في السلطات المحلية . الا أن مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية ، دكتور م. أ. كورتس يعارض هذه الفكرة من أساسها لان من يعتقد ، بحسب قوله ، « ان الاعلان عن الغاء وزارة الشؤون الاجتماعية كوحدة مستقلة ... سيؤدي الى اصلاح الوضع الاجتماعي وتحسين الخدمات ... سيدرك اخيرا انه اخطأ خطأ شديدا وخطيرا» (معاريف ، ١٩٧٤/١٠/٢٨) .

حنه شاهين